

استمراره وبرؤية ما في الخاء وان لم تكفه لطهارة واعاد العامل
 مع هذه الاربعة لان القعد والاسنة المذكورتين بعد اتمام
 بها وحامل ما في كلامه ان الاربعة المذكورة اما ان تكون مع
 خامل او بدونه واذا كانت معه فاما ان يتقدم عليه واما ان يتأخر
 واما ان تتعاقب فاربعة باربعة وستة عشر وعلمي كل اهما ان يكون
 في الصلاة او لا وعلى كل اهما ان يكون المعامل سقيط فيه لغرض بالتم
 اولاً في الجملة اربع ويستون صورة منها ثنتان وذلك ان يكون قبل
 التلبس بالصلاة وثنيتان وذلك ان يكون بعد التلبس بها فان تقدم
 علم الخامل وقارن فلا يطلن مطلقاً وان تأخر عليه او لم يكن هناك
 حائل صلا فان كان قبل التلبس بالصلاة بطل مطلقاً وان كان
 بعد التلبس بها لم يطل في صورة التوهم مطلقاً واما في غيرهما فيتم
 ان كانت الصلاة تسقط بالتم يطلن والابطال فحمله صورة الغلابة
 عشرون وصورة عدمه اربع واربعون والاختصار ان يجعل الصور
 كلها ثمانية واربعين من ضرب الستة عشر في ذلك هي حالة قبل
 الصلاة والحالتان فيها فست عشرة منها قبل التلبس بالصلاة
 وثنيتان وذلك ان يكون بعد التلبس بها صور الغلابة من ذلك ست
 عشرة وصورة عدمه ثنتان وذلك ان يكون يدرك ذلك بالتأمل وكروية
 الماوم ويثبتها فان اتمت مع ذلك زادت الصور ولو عمت الجراحة
 اعضاه الثلثة ورجلاه سلمت ثنتان وقد الما وتم تيمها واحد
 راه بطل تيممه بالنسبة اليه وحله لان تيممه عنها الفقه الما وقد قدر
 عليه فيجب غسلها ولا يطل بالنسبة لسقته الاعضاء لان تيممه
 عنها للمصلحة وهي باقمة اذ بطلان بعض الطهارة لا يقتضي بطلان
 كلها سوى ان يمس بالمال او بالتراب اي بالعلم بوجوده وفوق ذلك
 ما يتوهم من المراد خصوص المروية الصلبة والتمه اذ العلم والمراد
 بالعلم ما يسهل الظن بجوازه لا يحدل لا خصوص حكم الذهن كما ان
 المظالم كذا ليدل والمراد علم وجوده محل يجب طلبه منه الحد القرب
 فادونه من حد الغيوب وان ضاق الوقت محله اذا علم الما في



Copyrighted material